

عشرة طرق لتجنب الإحتيال في العملية الاستثمارية

المقبولة عالمياً والتي تستخدم من قبل شركات الاستثمار لحساب وعرض نتائجها الاستثمارية بطريقة موحدة".

تنويه:

بخلاف صناديق الاستثمار فإن صناديق التحوط تعتبر غير خاضعة لقواعد تنظيمية أو أنها تخضع لبعض الضوابط المتعلقة بأدوات الاستثمار، وهي تقتصر على بعض المستثمرين أصحاب الثروات أو الدخل التي تتجاوز حدود معينة. حيث تتبع صناديق التحوط استراتيجيات استثمارية مختلفة وتستخدم اسمها من الهدف الرئيسي لها وذلك باستخدام التحوط لتجنب التآرجح في الأسعار للحد من المخاطر حيث تستثمر في مجموعة واسعة من الأصول. ومع ذلك لا يجب للمستثمر أن يفترض أن صناديق التحوط الحديثة أقل تذبذباً من الأدوات الاستثمارية الأخرى.

3. التحري عن استقلالية عملية الرقابة والتدقيق ومن هم الأشخاص الموكلة لهم - كمستثمر فرد هناك صعوبة في تقييم القوائم المالية للمؤسسات والشركات. إلا أن المدقق المستقل يسهل هذه العملية، فعلى سبيل المثال، قد نعتقد أن مراجعة حسابات صناديق التحوط تتم من قبل شركات تدقيق كبرى إلا أن الواقع غير ذلك فعمليات التدقيق في هذه الصناديق تتم كواجهة فقط.

4. تجنب طلبات البريد الإلكتروني - هذه الطلبات يجب أن تعامل بحذر كبير فمن السهل الحصول على قوائم البريد الإلكتروني وارسال الرسائل.

5. كن حذراً من أولئك الذين يقدمون عروض تحمل عبارات "أشياء مؤكدة"، و"عوائد سريعة"، و"طلبات الولوج الخاص"- مثل هذه الإذاعات يجب أن تثير حفيظة المستثمر العاقل، فالمستشارين

دويل لونغيان: رئيسك هادئ بأوراق اللعب.

السيد كيلي: كيف يفعل ذلك؟

جون هوكر: إنه غشاش.

فلم اللدغة (1973)

يمكن أن يكون فلم اللدغة قد أعطانا الإنطباع عن أن الرجال المحتالون لامعون أو أنهم أناس جذابون كما في الشخصيات التي لعبها بول نيومان وروبرت ريدفورت. أو ربما هرم "برنارد مادوف بونزي" ترك لنا انطباعاً بأن ضحايا الإحتيال الاستثماري يميلون إلى أن يكونوا مؤسسات ضخمة أو أفراد فاحشي الثراء. في الواقع، عمليات الإحتيال تأتي بأشكال مختلفة ويمكن أن يتعرض لها جميع أنواع المستثمرين.

إليك بعض النصائح العامة للمساعدة في تقليل احتمالات كونك ضحية:

1. فهم استراتيجيات الاستثمار بشكل واضح - كن حذراً من امكانية اخفاء مصطلحات غامضة ومتضاربة وصعبة الفهم. إن استراتيجيات الاستثمار الجيدة منطقية. اطلب دائماً من الأشخاص المعنيين بالعمليات الاستثمارية تجنب استخدام لغة غير مألوفة.

2. مطابقة استراتيجيات الاستثمار بالمشورات الفعلية - قارن دائماً بين المشورات الشائعة وادعاءات المستشارين. هل هذه الادعاءات معقولة يمكن أن تُصدق؟ ما يُثير الحفيظة في مخطط مادوف بونزي هو التقارير المستمرة عن الأداء. لكن هل تم تدقيق الأداء بشكل مستقل، ومن هي الجهة التي تولت هذه العملية، وهل الشركة تُدعن للمعايير الدولية لأداء الاستثمار (GIPS)، والتي هي مجموعة المبادئ

الشرعيين والتميزين لا يدعون امكانية تحقيق نتائج أو رهانات مؤكدة. في حين أنّ المُحتالون هم فقط من يخلطون بين الأمان والعائد الكبيرين وذلك لإغراء المستثمرين.

تنويه:

مخطط بونزي يسمى أيضاً بهرم بونزي وهو نظام بيع هرمي وشكلاً من أشكال الإحتيال، والتي تقوم على منح عوائد مرتفعة جداً للمستثمرين باستخدام أموال المودعين أي الرساميل نفسها وهكذا حيث ينهار هذا الهرم عندما ينفذ الجاني لضحايا جدد.

فقد يتم الترويج لشركة استثمارية على أنها تستثمر في قطاعات مختلفة كالعملات، النفط والغاز، وأنتك إذا استثمرت مبلغاً معيناً، ستحصل على الضعف بعد فترة محددة. لكن ما يحدث هو أنّ الشركة في البداية تجمع الأموال من المستثمرين، وتقوم بالدفع فعلياً للمستثمرين لكن من أموال المستثمرين الذين استثمروا بعدهم. بهذه الطريقة لا شك أنّ الشركة ستصل إلى مرحلة لن تتمكن خلالها من دفع المبالغ التي وعدت المستثمرين بها. لكن بما أنها دفعت لكثير من الناس، فهذا يعني أنّ ثقتهم بها زادت وسيستثمرون بمبالغ أكبر بكثير. وتحدث المفاجأة عندما يثق الناس بهذه الشركة ويستثمرون فيها بمبالغ هائلة، بالإضافة لما ربحوه منها من قبل. فجأة تتوقف الشركة ولا تدفع لأحد ويهرب صاحبها بكل الأموال.

لا تجعل هذه القضايا تنعكس على خطتك الاستثمارية استخدم الفطرة السليمة عند التعامل مع أي جهة استثمارية. يجب أن تشعر بالارتياح بالسؤال عما يتعلق بالسلامة والأمان لاستثمارتك. واعلم أنّ الخبراء والمهنيين المعتمدين يتكلمون بدراسة وثقة عن الإستراتيجيات الاستثمارية والخبرات والمعايير المهنية التي يتبعونها.

6. فهم ما إذا كان هناك لوائح تنظيمية – فالقواعد التنظيمية تختلف بحسب الشركات الاستثمارية وكذلك تختلف من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، صناديق التحوط أقل تنظيمياً من غيرها من الصناديق الاستثمارية.

7. تقييم المخاطر التشغيلية والبنية التحتية – من المهم لأي شركة وجود نظام عمليات مستقل فيما يخص إدارة الأصول، والمتاجرة وحساب العهد، كذلك ماهي نظم الحماية المتبعة فيما يخص أمن المعلومات، وهل هذه الكيانات هي أهل للثقة؟ وهل الشركة تمتلك للقواعد السلوكية الناطمة لعمل المدير المسؤول عن إدارة الأصول، والتي هي مجموعة قواعد أخلاقية تجعل مصلحة الزبون مقدمة على المصلحة الشخصية.

8. تقييم الموظفين – هل الأشخاص المعنيين بإدارة أموالك لديهم الخبرة العملية والتدريب المناسب، وهل يحملون شهادات مهنية معتمدة كشهادة التحليل المالي المعتمد (CFA)؟ هل يلتزمون بأخلاقيات المهنة؟ من جهة أخرى يجب عدم خذلان هؤلاء الأشخاص وعدم التحقير من مستواهم العلمي.

9. تحديد نسبة الإنكشاف – التنويع واحد من أساسيات المبادئ الاستثمارية وإدارة المخاطر. فيجب أن تفكر ملياً قبل أن تنوي الاستثمار في أحد الأدوات المالية وبنسبة تفوق الـ 5%.

10. التأكد من التجارب السابقة – لا تضع أي قرار للإنخراط في العملية الاستثمارية مع أي طرف قبل التأكد من عمليات الرقابة والدعوى القضائية السابقة وفيما إذا كان الكيان المراد العمل معه مسجل بشكل قانوني. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن التحقق من سجل الشركات والمستشارين من السلطة المنظمة للصناعة المالية (FINRA) ولجنة الأسواق والأوراق المالية (SEC). أما في كندا فمن هيئة تنظيم الأوراق المالية المحلية والإقليمية ومن منظمة تنظيم صناعة الاستثمار الكندية (IIROC).